بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية

مكتب المتابعة

المبادئ العامة
لسياسة عربية خليجية مشتركة
لرعاية الطفولة

مطبوعات وثائقية (٢)

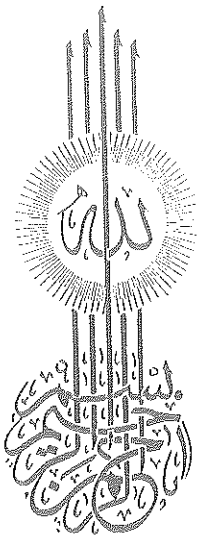

تقديم

أن الأقطار العربية فى الخليج وفي مختلف مستويات القيادة والتخطيط واتخاذ القرار وفى شتى مواقع وأجهزة التنفيذ وقطاعات العمل الاجتماعي بمؤسساته الرسمية والأهلية قد أولت شؤون الطفولة ورعاية الأطفال اهتماما كبيرا ومتزايدا .

كما وأن وثيقة المبادىء الاساسية والأهداف العامة للسياسات العمالية والاجتماعية التى أعلنها وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية فى ختام مؤتمرهم التأسيسي فى البحرين فى مطلع عام ١٩٧٩م قد أكدت ضمن ما أكدت عليه من مبادىء وأهداف على ضرورة الاهتمام بالأسرة والطفولة واعتبارهما ركيزة أساسية ووسيلة هامة من وسائل تحقيق الرخاء والأمن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل المرتكزة على بناء الانسان .

ومن هذا المنطلق فقد حظى موضوع رعاية الطفولة وعلى الدوام بأولوية خاصة ضمن اهتمامات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، كما استحوذ على مناقشات المجلس خلال عدة دورات متعاقبة ، حيث انتهت تلك المناقشات الى مجموعة من النتائج والقرارات الهامة من ضمنها القرار الذي أصدره المجلس في ختام دورته السابعة التى عقدت فى البحرين فى يناير من عام ١٩٨٥م ، والذي تم بموجبه اعتماد المبادىء العامة للسياسات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة واعتبارها معالم لسياسة عربية خليجية تتبناها الدول الأعضاء في المجلس وتسعى لتنفيذها كل حسب امكانياتها وظروفها .

لقد عكست كافة الدراسات التي اعدها مكتب المتابعة والمداولات التي دارت في اطار اجتماعات المجلس ايمان الدول العربية الخليجية بأهمية قضايا الطفولة ورعاية شؤونها ، ومن خلال منظور تميّز بالعمق واتسم بالشمول لكافة الابعاد والعوامل والمؤثرات التى يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ، كما ترجمت القرارات التى أصدرها المجلس بهذا الشأن روح التفاؤل بمستقبل أطفالنا والتوجه الجاد والمسؤول تجاه هذه الفئة الغالية من الأجيال الصاعدة التى تشكل بكثافتها العددية ما يقارب من نصف سكان المجتمع العربي فى الخليج لما تمثله من أمل واعد بالغد المنشود .

نسأل المولى تعالى أن يكلل جهود الجميع بدوام التوفيق والسداد من أجل مستقبل زاهر للطفولة فى الخليج ولكل أطفالنا فى الوطن العربي الكبير .

مكتب المتابعة

نيسان / ابريل ١٩٨٧ م

المبادئ العامة
لسياسة عربية خليجية مشتركة
لرعاية الطفولة

المبادئ العامة
لسياسة عربية خليجية مشتركة لرعاية الطفولة*

انطلاقا من مبادىء الشريعة الاسلامية وتعاليم ديننا الحنيف الذى وضع دستورا شاملا لرعاية الطفولة .

والتزاما بالأسس والأهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية لحقوق الطفل .

واستنارة باستراتيجية العمل الاجتماعي فى الوطن العربي التى اعتمدتها الدول الأعضاء في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

فان مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية يدعو الدول الأعضاء لتبني ما يناسبها من عناصر السياسة الاجتماعية التالية والخاصة بالطفولة .

أولا :

ان الطاقة والموارد البشرية الضخمة المتمثلة فى أطفال وشباب اليوم واعداد هذه الموارد للحياة ، وادخالها فى مجرى التنمية تحتل الصدارة فى سياسة ومخططات التنمية الاجتماعية التي يتم تبنيها .

ثانيـــــا :

ان تنمية هذا الجيل تنمية جسمية وعقلية سليمة ليست مجرد قضية تدعو الى الاهتمام من الناحية الانسانية فحسب أو انها تعتبر مجرد خدمات توفرها الدول لأطفالها ، وانما هى فى الواقع ذات أهمية مركزية فى عملية التنمية برمتها ، فما هى الا عهود قليلة من الزمن حتى يحتل هذا الجيل الصاعد مكان كباره وقادته ويحمل مسؤولية تنمية مجتمعاتنا ودفع عجلة التطور .

---

* تبناها مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجة بموجب القرار رقم (٤) الصادر عن الدورة السابعة المنعقدة فى المنامة، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥م .

ثالثـــــــا : ان أطفال اليوم هم صانعو الغد ، وان المسئولية تجاه الأجيال الناشئة تتطلب تزويدها بما يلزمها من فعاليات ومهارات من أجل أن يكون هذا الغد غدا أفضل لها ولمجتمع الخليج العربي .

رابـــــــا : ان أهمية مرحلة الطفولة لا تقتصر فى أثرها المباشر على صحة وسلامة البناء الجسمي للفرد مستقبلا بما يتوفر له خلالها من تغذية ورعاية صحية وقائية وعلاجية متكافئة ، ولكنها تشمل توفير كل حاجاته المادية والعاطفية والنفسية والمناخ الصحي النفسي اللازم لتشربه القيم الدينية الروحية الاسلامية وغرس هذه القيم وموالاة رعايتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة من منطلق التكامل الاجتماعي .

خامســـــا : ان الطفل ينشأ فى أسرة هى نواة المجتمع ، وأساس قوامها التكامل على هدى الدين والأخلاق والمواطنة ، مما يترتب تحمل مسؤولية حمايتها من عوامل الضعف والتفكك وتوفير الرعاية لأفرادها واحاطتها بالضمانات الكافية لحماية حقوقها وتوفير الخدمات التى تعينها على تنشئة أطفالها ، ورفع قدراتها الاجتماعية فى بناء الأمة وانتاجيتها ، ولتكون قادرة على ان توفر لأبنائها الدفء والحنان والطمأنينة والاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي ، ولهذا تلتزم الدولة بتأكيد وكفالة حق الطفل فى الرعاية والتنشئة السليمة واشباع حاجاته الأساسية وديموقراطية المشاركة دون تمييز بسبب الجنس أو السن أو اللون .

سادســـــا : تأكيد حق الطفل فى التعليم والرعاية الصحية والنفسية والتغذية المتكاملة ، وكفالة حقه فى الخدمات الاجتماعية والمؤسسية المتكاملة والمتوازية لكل قطاعات الطفولة فى الريف والبادية والحضر .

سابعـــــــا : ان المعاقين أو الأحداث المنحرفين أو المعرضين للانحراف أطفال ومواطنون قبل أن يكونوا معاقين أو أحداثا ، لهم من الحقوق ما للطفل العادي ، وعلى الدولة رعايتهم وتنمية مواهبهم ودمجهم فى المجتمع وحماية حقوقهم .

ثامنـــــــا : تأكيد وكفالة حماية الطفل من القسوة والنبذ والاذلال أو الاستغلال تتحقق عن طريق التشريع والمراقبة وقوانين العمل والرعاية ، بحيث لا يتولى عملا أو حرفة فى سن مبكرة تضر بصحته أو تعرضه للمخاطر أو تعيق تعليمه ونموه السليم من الناحية البدنية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية ، وأن تكون له الأولوية فى الحصول على الوقاية والاغاثة عند الكوارث الطبيعية أو تلك التى هى من صنع الانسان .

تاسعـــــــا : حيث ان الجانب الاكبر من الصورة التى سيكون عليها المواطن مستقبلا يتشكل خلال مرحلة الطفولة المبكرة ، فانه من الضروري والواجب ايلاء أهمية خاصة لمرحلة ما قبل المدرسة عن طريق توفير مختلف البرامج المؤسسية من دور حضانة ورياض وحدائق ونوادى الأطفال فى الريف والحضر ، وتدريب الكوادر العاملة فيها ، وانتاج أدوات اللعب والبرامج الثقافية المناسبة لها ، ودعم برامج المرأة التى تستهدف رفع مستواها الثقافي والتربوي باعتبارها المعلم الأول لأبنائها .

عاشـــــرا : ان أحد المقومات الأساسية فى تخطيط برامج التنمية والرعاية الاجتماعية هى اجراءات الوقاية من الاعاقة الجسمية والعقلية ومن انحراف الأحداث بصوره المختلفة ، ومن التلوث الاجتماعي والاخلاقى الذى عادة ما يصاحب التحضر والثقافات الدخيلة الوافدة مع العمالة الأجنبية والانفتاح الاعلامي على العالم الخارجي .

حادي عشـــر :

ان الأخذ بمبدأ التكامل والشمول عنصر أساسي فى تخطيط برامج الطفولة التى تدخل فى اختصاص العديد من القطاعات الحكومية والأهلية ، مما يبرز ويؤكد على ضرورة التنسيق بين هذه الأجهزة من خلال مجلس أو لجنة عليا للطفولة والأسرة .

ثـانـي عشـــر :

ان البحوث الميدانية ودراسات المسح الاجتماعي وتوثيق المعلومات والاحصاءات والبيانات الوصفية والكمية عن أوضاع ومشكلات واحتياجات الطفولة تكوّن جميعا الأسس السليمة اللازمة لتخطيط وتنفيذ وتقويم برامج الطفولة وتكون احدى المسؤوليات الرئيسية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ثالـث عشـــر :

ان المواطن الخليجي المؤهل المدرب هو خير من يمكن الاعتماد عليه فى تخطيط وتنفيذ مشروعات الطفولة ، وعلى هذا تصبح عملية اعداد وتدريب الكوادر الوطنية لتحمل مسؤولياتها فى العمل الاجتماعي أولوية لها الاعتبار الأول فى سياسة الوزارة .

رابـع عشـــر :

ان تطوير الادارة والأجهزة التنظيمية والمؤسسية وتحديثها المستمر عنصر أساسي من عناصر نجاح العمل الاجتماعي وعلى هذا تصبح برامج تدريب الكوادر القيادية المسؤولة عنها على مستوى الوزارة المركزية والمؤسسات الميدانية احدى المعوقات الأساسية فى خطة وأنشطة الوزارة .

خامس عشر : ان النشاط الأهلي والمشاركة الشعبية والجهود الذاتية عناصر أساسية مسؤولة عن المساهمة فى تنمية الموارد البشرية الصغيرة ، ولهذا فان تشجيعها ودعمها المادى والبشري واعداد وتدريب قياداتها يعتبر أحد العناصر الأساسية فى سياسة الوزارة .

سادس عشر : ان التوعية الاجتماعية للآباء والامهات والجمهور فى كل ما يتعلق ببرامج تنشئة الطفل وحمايته ووقايته من الحوادث والاعاقة والانحراف وتنمية مواهبه وقدراته ، تلعب دورا أساسيا فى نجاح العمل الاجتماعي يتوجب أن تدعمه الوزارة عن طريق برامجها والجهد المشترك مع أجهزة الاعلام ومؤسسات المجتمع .

سابع عشر : ان ضمان حقوق الطفل والالتزام بسياسة الطفولة فى الدولة يتحقق بوجود اطار تشريعي قانوني يشمل اقرار الحماية الدستورية لتلك الحقوق وتعديل وتدعيم واصدار القوانين العامة لحماية ورعاية الطفل والأسرة والتشريعات التى تقر الوضعية القانونية لها ، وتضمن تنفيذ الشريعة الاسلامية بما تستهدفه مضامينها معنى وروحا فى كل ما يتعلق بالزواج أو الطلاق وتعدد الزوجات وكفالة الطفل ، واصدار القوانين العامة بالأحداث والمعاقين ومجهولي الأبوين والمعرضين للانحراف .

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة